اقول الطلب من الغير للفعل ونهيه عن الفعل للحكم الضروري بانه فاعل للفعل وهذا
لا ينكره الا من ينكر الضروريات وقد مر مرارا ان هذا ليس محلا للنزاع فان صدور
الفعل عن احدنا محسوس ولهذا نطلب منه ونتلطف ونزجر ونعد ونوعد وكل
هذه الامور واقعة وليس النزاع الا في ان هذا الفعل هل هو مخلوق لنا او لغيرنا
فالنزاع راجع الى الفرق بين المباشرة والخلق وانهما متحدان او متغايران وهذا
ليس بضروري ومن ادعى ضرورية هذا فهو مكابر لمقتضى العقل مخالفة الضرورة فيما
ذكر ليس في محل النزاع فليس له فيه دليل انتهى اقول لما اعترف الناصب
بان صدور الفعل عن احدنا محسوس فاحتمال صدوره عن غيره يكون سفسطة وانكارا
للمحسوسات وتشكيكا في البديهيات ومكابرة على صريح العقل والتجاوز عن
ظاهر النقل فتأمل قال المص رفع الله درجته ومنها مخالفة اجماع الانبياء
والرسل فانه لا خلاف في ان الانبياء اجمعوا على ان الله تعالى امر عباده ببعض
الاشياء كالصلوة والصوم ونهى عن البعض كالظلم والجور ولا يصح ذلك
اذا لم يكن العبد موجدا اذ كيف يصح ان يقال ايت بفعل الايمان والصلوة
ولا تأت بالكفر والزنا مع ان الفاعل لهذه الافعال والتارك لها هو غيره فان
الامر بالفعل يتضمن الاخبار عن كون المأمور قادرا عليه حتى انه لو لم يكن المأمور قادرا
على المأمور به لمرض او سبب آخر ثم امره غيره كان للعقلاء ان يتعجبوا منه وينسبونه
الى الحمق والجهل والجنون ويقولون انك تعلم انه لا يقدر على ذلك ثم تأمره به
ولو صح هذا لصح ان يبعث الله رسولا الى الجمادات مع الكتاب فيبلغ اليهما ذكرنا
ثم انه تعالى يخلق الحيوة في تلك الجمادات ويعاقبها لاجل انهم لم يمتثلوا امر الله ورسوله
وذلك معلوم البطلان ببديهة العقل انتهى قال الناصب خفضه الله
اقول امر الانبياء عباد الله تعالى بالاشياء ونهيهم عن الاشياء لا يتوقف على كون
العبد موجدا للفعل نعم يتوقف على كون العبد فاعلا مستقلا في الكسب والمباشرة
ومختارا وهذا مذهب الاشاعرة وما ذكره لا يلزم من يقول بهذا بل يلزم اهل مذهب
الجبر وقد علمت ان الاشاعرة يثبتون اختيار العبد في كسب الفعل ويمنعون كون
قدرته موثرة في الفعل مبدعة موجدة اياه وشتان بين الامرين فكل ما ذكره لا يلزم
الاشاعرة وليس في مذهبهم مخالفة لاجماع الانبياء انتهى اقول قد علمت
وستعلم انه لا محصل للكسب الذي رام به الاشعري مهربا عن الجبر فيتوجه عليه ما يتوجه
على الجبرية سواء بسواء ولا يحصل من كسبه سوى تطويل المسافة بلا طائل وقد مر
ان القول بالقدرة الغير المؤثرة يدر بكل ما ذكر المص يلزم الاشاعرة لزوما
قال المص رفع الله درجته ومنها انه يلزم منه سد باب الاستدلال على كون النبي
صادقا والاستدلال على العلم باثبات الصانع والاستدلال على

صحة النبوة

في مخالفة اجماع الانبياء

١٠١

صحة النبوة والاستدلال على صحة الشريعة ويفضي الى القول بخرق الاجماع للامة لانه
لا يمكن اثبات الصانع الا بان يقال العالم حادث فيكون محتاجا الى المحدث
قياسا على افعالنا المحتاجة الينا فمن منع حكم الاصل في القياس وهو كون
العبد موجدا لا يمكنه استعمال هذه الطريقة فينسد عليه باب اثبات الصانع
وايضا اذا كان الله تعالى خالقا للجميع من القبائح وغيرها لم يمتنع منه اظهار المعجز على يد
الكاذب ومتى لم يقطع بامتناع ذلك انسد عليه باب اثبات الفرق بين النبي و
المتنبي وايضا اذا جاز ان يخلق الله تعالى القبائح جاز ان يكذب في اخباره فلا نثق
بوعده ووعيده واخباره عن احكام الآخرة والاحوال الماضية والقرون الخالية
وايضا يلزم من خلقه القبائح ان يدعوا اليها وان يبعث عليها ويحث ويرغب
فيها ولو جاز ذلك جاز ان يكون ما رغب الله تعالى فيه من القبائح فيزول
الثقة بالشرايع ويقبح التشاغل بها وايضا لو جاز منه تعالى ان يخلق في العبد الكفر
والضلال ويزينه له ويصده عن الحق ويستدرجه بذلك الى عقابه لزم في
دين الاسلام جواز ان يكون هو الكفر والضلال مع انه تعالى زينه في قلوبنا
وان يكون بعض الملل المخالفة للاسلام هو الحق ولكن الله تعالى صدهم عنه
وزين خلافه في اعيننا فاذا جوزوا ذلك لزمهم تجويز كون ما هم عليه هو من
الضلالة والكفر وكون ما خصمهم عليه هو الحق واذا لم يمكنهم القطع بان ما هم عليه
هو الحق وما خصومهم عليه هو الباطل لم يكونوا مستحقين للجواب انتهى
قال الناصب خفضه الله اقول في هذا الفصل استدل باشياء عجيبة
ينبغي ان يتخذه الظرفاء ضحكة لهم منها انه استدل بلزوم انسداد باب اثبات
الصانع وكونه صادقا والاستدلال بصحة النبوة على كون العبد موجدا افعاله
وذكر في بيان الملازمة شيئا غريبا عجيبا وهو انا نستدل على حدوث العالم
بكونه محتاجا الى المحدث قياسا على افعالنا المحتاجة الينا فمن منع حكم الاصل
في الاصل وهو كون العبد موجدا لا يمكنه استعمال هذه الطريقة واثبات هذه
الملازمة من المضاحك اما اولا فلانه حصر حادثات العالم في افعال الانسان
ولو لم يخلق الله الانسان وافعاله اصلا كان يمكن الاستدلال بالحركات
الحيوانات وساير الاشياء الحادثة بوجوب وجود المحدث وكان هذا الرجل لم يدرك
قط شيئا من المعقولات والحق انه ليس اهلا لان يباحث لدناءة رتبته
في العلم ولكن ابتلينا بهذا مرة فصبرت واما ثانيا فلانه استدل بلزوم عدم
صادقا على كون العبد موجد فعله ولم يذكر بيان الملازمة لان النسبة بينه وبين
هذه الملازمة بعيدة جدا واما ثالثا فلانه استدل بلزوم انسداد باب اثبات
صحة النبوة وصحة الشريعة على كون العبد موجد فعله واين يفهم هذا من الملازمة

King Saud University
Copyright © King Saud University